

من وثبات العبرة

## ٥ - نظام الضرائب في الاسلام

للأستاذ علي حسين الوردى

## فراج الأرضية وهجرة الرورس

اختلف علماء المالية حول ضريبة الأرض ، ففهم من استحسن فرض المبلغ المين على الوحدة من مساحة الأرض ليؤخذ من غير زيادة أو نقصان عاماً بعد عام

يقول أنصار هذا الرأي بأن تسمح الأراضي - في أول الأمر - مسجاً عادلاً متقناً ، ثم تصنف بعد ذلك على أنواع حسب خصوبة التربة ، أو طريقة سقيها ونوع الزرع فيها ؛ ثم توضع الضريبة على كل نوع من هذه الأنواع ، فيكون مقدار الضريبة كبيراً أو صغيراً تبعاً لما اعتادت الأرض أن تعطى من ريع ضخم أو ريع ضئيل

ومن العلماء من يخالف هذا الرأي كل المخالفة ويدل بالحجج على بطلانه أو المصرة التي تنتج عن اتباعه

ومن رأى هؤلاء ألا ينظر إلى مساحة الأرض بشئ من الاهتمام ، إنما الواجب - على قولهم - هو أن تؤخذ الضريبة نسبةً محدودة من إنتاج الأرض كل سنة

ولهم بهذا يفتنون الرأي الأول ، إذ يرون من الظلم أن يفرض المقدار الثابت على جريب الأرض سنة بعد سنة ، بينما نجد الزراعة لا تنتج مقداراً ثابتاً على توالى السنين ؛ فقد يأتي المحل على أرض في موسم ، ثم يأتي جياة الحكومة - وفيهم الناشمون والطامعون - ليأخذوا نفس المبلغ الذي كانوا يأخذونه في أيام الرخاء . أو قد يأتي - على العكس - عهد الخير والإنتاج الوفير ، ثم لا تستطيع الحكومة أن تنجي منه مبلغاً كبيراً ، فهي تنجي المبلغ المين على جريب الأرض ، سواء أ كان الإنتاج في تلك السنة قليلاً أم كثيراً

وما دامت الزراعة تتبع في إنتاجها تقلبات الطبيعة من

رياح وحرارة وأموا ، فليس من العدل إذن أن تفرض الضريبة ثابتةً متساويةً في جميع السنين

أما أرباب الرأي الأول فهم لا يردون هذا الاعتراض القوي ، وكأنهم يتفرون بصحته ضمناً ، أو لعلهم لا يستطيعون له ردّاً ؛ ولكنهم مع ذلك يقولون إن الضريبة الثابتة لها من المحاسن ما يوازن تلك السيئة أو ينيف عليها ؛ خصوصاً إذا كانت الأرض منتظمة الخصوبة تابعة لنظام محكم من الري أو عناية مستمرة من الحكومة ، إذ يكون الإنتاج آنئذ متناسق المقدار في أغلب السنين ومن حسنات الضريبة الثابتة ، كما يقولون ، أنها تشجع

الإنتاج ، وتحرض أصحاب الأراضي على الزراعة

فهم يعتقدون أن بعض أصحاب الأراضي من الأغنياء قد يتقاعسون عن زراعة أرضهم حباً للراحة أو ضيقاً من الضريبة إذا كانت الضريبة مفروضة على الإنتاج . وقد يجرؤ كذلك بعض من يملكون الأراضي في المدن وضواحيها ، فيتركونها بوراً سنوات عديدة ، احتكاراً لها وانتظاراً للأسعار العالية فيها .

أما إذا وضعت الضريبة على مساحة الأرض ، سواء زرعت أم لم تزرع ، فسيضطر أولئك المالكون المترفون إلى عمارتها أو بيعها ، هرباً من دفع الضريبة كل عام عبثاً ، وبذلك يزداد إنتاج الأمة وتقدم اقتصادياتنا تقدماً مبيناً

\*\*\*

هذه خلاصة ما قام حول ضريبة الأرض من جدال . وقد يستغرب القارى إذا علم أن هذا الجدال كان له مثيل في عهود الإسلام الأولى ، ولعله سيمجب حين يري أغلب البراهين التي يدلي بها علماء اليوم في تأييد كل من ذينك الرأيين ، قد سبق ذكرها في كتب فقهاءنا الأقدمين رضى الله عنهم

ولهذه المسألة في الإسلام قصة شيقة نلخصها فيما يلي : عند ما فتح المسلمون أرض العراق جمع عمر لجنة من أولى الرأي ، منهم علي بن أبي طالب ، وعثمان ، وطلحة ... للتشاور في أمر الأراضي المفتوحة

وقد قرّ الرأي أخيراً على مسح الأرض . فأرسل عمر عثمان ابن حنيف لمساحة أرض الفرات ، وحذيفة بن اليمان لمساحة جوخي فيما وراء دجلة

فاحش لا يطيب السلطان نفساً بترك ما يستفضل من أهل الخراج من ذلك . والرخص والنلاء بيد الله تعالى لا يقومان على أمر واحد . وكذلك وظيفة الدرامم مع أشياء كثيرة تدخل في ذلك تفسيرها بطول ... »

« ورأيت أبق الله أمير المؤمنين ، أن يقام من عمل الحنطة والشعير من أهل السواد جميعاً على خمسين للسيح منه ؛ وأما الدوالى فعلى خمس ونصف ، وأما النخل والكرم والرطاب والبساتين فعلى الثلث ، وأما غلال الصيف فعلى الربع ؛ ولا يؤخذ بالخرص في شيء من ذلك » ؛ إنما تكون المقاسمات في الثمرة عندما يباع من التجار ، أو يقوم ذلك قيمة عادلة ، ثم يؤخذ منهم ما يلزمهم فيه <sup>(١)</sup>

### مجزئة المرو وس

استعملت هذه الضريبة قديماً في جميع الدول ، فلقد جباها الفراعنة واليونان والفرس ، ثم الرومان والعرب من بعدهم . وهي لا تزال تجبي اليوم على نطاق مصر في بعض البلاد المتقدمة ، أو هي قد اتخذت في أغلب الأمم الحديثة شكلاً جديداً أو اسماً غير اسمها القديم . ومؤيدو هذه الضريبة يقولون بوجوب فرضها على جميع الناس ، لكي يشعر كل فرد من الأمة بأنه عضو فعال في دولته ، وأن عليه مسؤولية نحوها كمسؤولية عضو الأسرة نحو الأسرة .

وهؤلاء المؤيدون يرون أن قسماً كبيراً من الشعب لا يؤدون إلى الحكومة ضرائب مباشرة ، وهم لذلك لا يشعرون بشيء من الصلة التي تربطهم بالدولة ارتباط الضرورة الاجتماعية وعلى هذا ينبغي وضع الضرائب مباشرة على كل رأس ليم بذلك الترابط الاجتماعي المنشود

وليس من العدل كذلك أن يشترك في حكم البلاد كل الأفراد ، ثم لا يؤخذ من بعضهم قسط من النفقات اللازمة لتدبير الأمور العامة

إن مشروعية الجزية مستندة إلى حماية الحياة التي هي أهم وظائف الدول وأكثرها حاجة إلى الإتيان . إذ يجب حفظ

وكان عثمان عالماً بالخراج فصحها مساحة الدياج ، أما حذيفة فقد لعب به أهل جوخي في مساحته إذ كانوا قوماً مناكير <sup>(١)</sup> وجعل عثمان على جرب العنب عشرة دراهم ، وعلى جرب النخل ثمانية دراهم ، وعلى جرب القصب ستة ، وعلى جرب الحنطة أربعة ، وعلى جرب الشعير دوهين <sup>(٢)</sup>

ووقف عمر على عامله قبيل وفاته فقال لها : لعلكم حملت الأرض ما لا تطلق ؟

فقال عثمان : حملت الأرض أمراً هي له مطيقة ولو شئت لأضعفت أرضاً . وقال حذيفة : وضعت عليها أمراً هي له محتملة وما فيها كثير فضل . فقال عمر : انظرا لا تكونا حملت الأرض ما لا تطلق <sup>(٣)</sup> ...

وجرت سياسة الإسلام على هذا النوال من فرض الخراج الثابت على كل جرب مزروع أو غير مزروع ، حتى عهد الخليفة هرون الرشيد . فلقد سأل هذا الخليفة الفقيه أبا يوسف عن أمر الخراج ، وكان من رأى أبي يوسف المدول عن الخراج الثابت إلى خراج المقاسمة في الإنتاج وهو ما يقول به الرأي الثاني من الرأيين اللذين سلفا . وقد رد أبو يوسف على ما يقول به الفريق الأول من أن الخراج الثابت يزيد إنتاج الأمة ويدعو الزراع إلى عمارة الأرض الفامرة : « ... فأما ما تعطل منذمئة سنة أو أكثر وأقل فليس يمكن عمارته ولا استخراجها في قريب ولن يعم ذلك حاجة إلى مؤونة ونفقة لا تمكنه ، فهذا عذرنا في ترك عمارة ما قد تعطل ، فرأيت أن وظيفة الطعام — كيلاً مسمى أو دراهم مسماة توضع عليهم مختلفاً — فيه ضرر على السلطان وعلى بيت المال ، وفيه مثل ذلك على أهل الخراج بعضهم من بعض » <sup>(٤)</sup>

ثم يبدأ أبو يوسف بانتقاد الخراج الثابت على ما سبق ذكره من اختلاف المواسم : « أما وظيفة الطعام ، فإن كان رخص فاحش لم يكتف السلطان بالذى وظف عليهم ولم يطب نفساً بالحط عنهم ، ولم يقو بذلك الجنود ولم تشحن به الثغور . وإن كان غلاء

(١) أبو يوسف ، الخراج ( للطبعة السنية ص ٤٥ )

(٢) الأموال لأبي عبيد القاسم ( ص ٦٩ )

(٣) يحيى بن آدم القرني ، الخراج ( للطبعة السنية ص ٧٦٠ )

(٤) الخراج لأبي يوسف ( للطبعة السنية . ص : ٥٧ )

(١) الخراج لأبي يوسف ( ص : ٥٩ )

الأمن العام ، الداخلي والخارجي ، وعقاب المجرمين والمعتدين<sup>(١)</sup> ولا يزال بعض المؤلفين المحدثين يدافعون عن جزية الروس بقولهم : « ما دامت الحكومة الديمقراطية يشترك في إدارتها كل ناخب ، فيجب إذن أن يفرض على جميع الناخبين جزية مباشرة ، مهما كانت صغيرة ، إذ لا يمكن أن تضطلع بأعباء الضرائب طبقة من الناس بينما تضطلع بالحكم طبقة أخرى »<sup>(٢)</sup> وما هي ذى بعض ولايات سويسره والولايات المتحدة الأمريكية ، قد فرضت ضريبة يسيرة على الرؤوس لتكون بدلاً عما أعطى الفرد من حق التصويت أو الانتخاب<sup>(٣)</sup>

\*\*\*

وفي الحقيقة أن الجزية لها من الزايا ما جعلها محبة إلى الجباة في كل حين . ذلك أنها سهلة في إدارتها كل سهولة ، وافرة الحصول هيئة الجباية . وما هي إلا أن يختم على رقاب الناس أو تسجل أسمائهم ، ثم لا يترك الشخص كل عام حتى يدفع ما عليه من ضريبة وهو من الصاغرين

وفي هذه المناسبة ، يجب ألا ننسى أن التجنيد الإجباري التابع اليوم في جميع أنحاء العالم ، ما هو إلا صورة من صور الجزية حيث يقدم الفرد عرضاً عن الضريبة النقدية ضريبة من الخدمة البدنية والمخاطرة بالنفس . ولذا سمي التجنيد « بضريبة الدم » .

تؤخذ الجزية على أنواع مختلفة : منها أن تكون متساوية المقدار على الجميع ، لا فرق فيها بين غني وفقير ، أو بين ذكر وأنثى . وحجتهم في هذا الرأي أن الحكومة مكلفة بحماية الأرواح وأرواح الناس جميعاً ذات قيمة واحدة ، فمن قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً ، ولذلك تؤخذ الجزية متساوية من الجميع

وعلى رغم ما في هذه النظرية من رونق خاص ، فإنها بعيدة عن العدل بعداً لا يخفى على اللبيب ، ولذا فضلت عليها الطريقة الثانية التي يميز فيها بين شخص وآخر حسب مقدرة أو غنائه . وهذه الطريقة هي التي اتبعها الإسلام في أهل الذمة إذ فرض ثمانية وأربعين درهماً على النفي ، وأربعة وعشرين على الوسط ، ثم اثني عشر على الحرث أو العامل بيده مثل الخياط

والصباغ والإسكاف والجزّار . ولم تؤخذ الجزية من النساء والصبيان ولا من المسكين الذي يتصدق عليه ، ولا من الأعمى والمزمن والمقعّد إذ كانوا لا يملكون حرفة ولا مهارة<sup>(١)</sup> وأما شيخ من أهل الذمة ضعيف عن العمل أو أصابته آفة ، أو كان غنياً فافتقر . . . طرحت جزيته وعيل من بيت مال المسلمين<sup>(٢)</sup>

وبعد فيجب ألا يفرب عن ذهن القارئ أن الجزية والخراج اللذين ذكرنا من أمرهما شيئاً ، لم يضعهما الإسلام إلا على الذميين ، وهم أهل الكتاب والمجوس وغيرهم من الذين وقعوا تحت سيطرة الإسلام ثم آثروا البقاء على دينهم .

وهنا نعرض لمسألة خاض فيها الباحثون طويلاً وذهبوا فيها كل مذهب :

إذا دققنا في أمر الضرائب هذه التي فرضت على أهل الذمة ، وقارناها بالضرائب التي فرضت على المسلمين - أي الزكاة - وجدنا ثمة فرقاً كبيراً . إذ إن الزكاة كانت خفيفة جداً بالنسبة لما يفرض على غير المسلمين . فالإسلام كان يأخذ من أتباعه ما يقارب ربع العشر على ما بأيديهم من أنعام وأموال وزراعة ، بينما أخذ من الذميين الثلث والرابع إضافة إلى الجزية على الروس .

فهل في هذا عدل من الوجهة العلمية الحديثة ؟

إن الحكومة الحديثة تفرض الآن على الناس جميعاً ضريبة الدم ، وهي في الحقيقة أضخم وأكبر تضحية من جميع الضرائب . والإسلام كذلك أوجب الجهاد على أتباعه واستوفى منهم تلك الضريبة الهائلة التي ليس لها مثيل . فإذا علمنا بأنه استثنى الذميين من تلك الضريبة وأمر أتباعه أمراً مؤكداً « بأن يوفى لهم بدمهم ويقاوم من ورائهم وألا يكلفوا فوق طاقتهم »<sup>(٣)</sup> ، فليس إذن من العجب أن نراه يعاملهم في الضرائب الأخرى معاملة أخرى . ولعل الإسلام لم يرغب في أن يفرض ضريبة الدم على غير أتباعه ، كما فعل كثير من الدول قديماً وحديثاً ، وكأنه كان حريصاً على أن تكون ضريبة الدم وغيرها من الضرائب الأخرى مدفوعة بمعامل من رضا النفس وارتياح الضمير .

( السكاظية - العراق ) علي حسين النوردي

(١) الخراج ، أبو يوسف ( ص ١٤٧ )

(٢) ( ص ١٧٢ )

(٣) الخراج ، يحيى بن آدم القرشي ( المطبعة السلفية ص : ٧٤ )

(١) موجز في علم المالية فارس الخوزي ( ص : ٢١٥ )

(٢) Nitti, Principes de Science des Finances P. 422

(٣) أصول علم المالية العامة للدكتور زكي عبد النعال ( الطبعة الأولى

ص : ٢٠٨ )